

الفصل الأول

السودان الذي عاش فيه محمد أحمد

في دجى مطبق ويوم دجوجي وليل مقفقف مقرر
ولدت ثورة البلاد على أحضان كوخ وفي دار راع فقير
عاش محمد أحمد كل عمره في ظل الحكم التركي ١٨٢١ - ١٨٨٥ .
فقد ولد في بدايات الحقبة الثالثة لذلك الحكم، وتوفي في نفس العام الذي
انهار فيه . فالسودان الذي عاش فيه محمد أحمد كان خاضعاً للاستعمار
التركي وسنبداً هذا الفصل باستعراض موجز لأوضاع البلاد عشية الغزو
الأجنبي . ثم نتناول فترة الحكم التركي، وما أحدثته سياساته من تحولات
ذات أثر مباشر على تكوين محمد أحمد ونضجه . وننتهي بالمناخ الديني
والفكري الذي ساد البلاد . فهذا الفصل يشكل الخلفية السياسية والاجتماعية
والاقتصادية والدينية لنشأة الرجل ونموه^(١) .

١ - الأوضاع في السودان عشية الغزو التركي:

قبل عام ١٨٢١ لم يكن هناك السودان بالتعريف الحديث، وإنما كانت
المنطقة تعرف ببلاد السودان الشرقي وجزء من بلاد السودان الأوسط، وهي

(١) نستعمل اصطلاح الحكم التركي أو التركي - المصري . والمقصود به في كلا الجائتين الصغرة
الذين يتحدثون التركية من الألبان والشراكسة والأكراد والأتراك الأصليين وبعض المسلمين من
غير المصريين، والذين كانوا يتحكمون في مقاليد الأمور في مصر والسودان .

جزء من بلاد السودان عامة. وهو تعريف جغرافي ابتدعه المؤرخون العرب ليميزوا بين افريقيا الشمالية وافريقيا الاستوائية وبلاد السودان التي تقع بينهما. وكانت بلاد السودان الشرقي والأوسط تتكون من مجموعة من الممالك والقبائل والتنظيمات السياسية التي كانت مستقلة عن بعضها البعض. ففي الغرب مملكة الفور، وشرقها مملكة تغلي، ثم مملكة الفونج والمشيوخ المتحالفة معها والقبائل الخاضعة لنفوذها، وفي الشرق امتد النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر. وفي الجنوب من مملكة الفونج انتشرت القبائل النيلية خارج إطار بلاد السودان.

وتعتبر مملكتا الفور والفونج أهم وأقوى تنظيمين سياسيين. وفيهما ساد نظام إقطاعي كانت له خصائصه المميزة في كل سلطنة، وخصائصه التي تميزه عن الأنماط الإقطاعية الأخرى في العالم. ويقوم النظام الإقطاعي أساساً على ملكية الإقطاعي للأرض باعتبارها مصدر الثراء الأهم، ويستغل الفلاحين لإنتاج تلك الأراضي لمصلحته، حيث يقيمون بها عبيداً للأرض (اقنان)، وهي مرحلة متقدمة على العبودية المطلقة. وتمارس المؤسسات السياسية والدينية نفوذها للحفاظ على هذا الوضع واستمراره. وفي مملكتي الفور والفونج نجد سيطرة الملوك على الأرض، أو منحها لحاشيتهم ورجال الدين من حولهم، ولكن سيطرتهم تبقى. ويمارسون من خلالها استغلالاً إقطاعياً عن طريق نوع من القنانة وعن طريق الضرائب. وقد ساعدتهم قوانين الشريعة على إحكام قبضتهم الاستغلالية عن طريق الضرائب الدينية^(١).

(١) تعرضت الدراسات الحديثة للنظام الإقطاعي في مملكتي الفور والفونج، وتناولت ملكية الأراضي وأنواع الضرائب وأسلوب استغلال الناس. راجع

R.S.O Fahey and M I. Abu Saleem, *Land in Dar Fur* (London, 1983), P.P.4-8.

Abdel Salam M. Sid Ahmed, *State and Ideology In The Funj Sultanate Ob Sinnar* (M A. dissertation, Khartoum, 1983) P.P.77-79, 94.

محمد صالح محيي الدين، مشيخة العبدلاب (بيروت، عام ١٩٧٢ م)، ص ٣٩١ - ٣٩٣.

Karl Mart, *Pre-Capitalist Economic Pre-Capitalist Economic Formations* (ed. and tr. by Eric Hobsbown London, 1964) P.P. 45-46

وأيضاً: أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي (بيروت عام ١٩٧٩)، ص ٢٨.
T. Walz, *Trade Between Egypt and Bilad As Sudan* (Cairo, 1978).

واستمر هذا النمط سائداً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكن النظام الإقطاعي لم يبق محصناً من المؤثرات الداخلية والخارجية والتي كانت تؤدي إلى تآكله والدفع بأساليب وقوى اجتماعية جديدة إلى السطح. ولعل أهم تلك المؤثرات التجارة الخارجية التي نمت نمواً بيناً خلال القرن الثامن عشر. والتجارة الخارجية من العوامل الهامة في إضعاف الأنظمة الإقطاعية عامة. فالنظام الإقطاعي في أوروبا كان يتدهور، حسب رأي ماركس، بسبب عقم النظام نفسه مع تزايد رغبة الحكام في الحصول على المزيد من الدخل، وبسبب الصراع الحاد المتزايد بين الريف والمدينة. ويجد ذلك الصراع تعبيراً له في تزايد طلب الحكام للبضائع الاستهلاكية، حيث يشكل استيفاء تلك الطلبات ضغوطاً على الناس. فالتجارة في رأيه، من أكثر العوامل فعالية في إضعاف النظام الإقطاعي، حيث تعمل بشكل خاص من خلال تشابك المؤثرات الناجمة من الصراع بين الريف الإقطاعي والمدن التي تنمو على هوامشه. ويذهب باحث آخر في تاريخ مصر، إلى أن الجانب التجاري من أسلوب معيشة البدو، يسرب التآكل إلى الاكتفاء الذاتي، ويتحقق ذلك بالنشاط السلعي وما يترتب عليه من تمايز وتقسيم للعمل الاجتماعي، والاتصال بالمدن القريبة أو البعيدة.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذت ممالك بلاد السودان الشرقي تشهد دوراً متزايداً للتجارة الخارجية. وقد أفرد الكاتب وولز بحثاً كاملاً عن تجارة بلاد السودان في القرن الثامن عشر. ولعل نشاط التجارة في هذا القرن هو الذي وفر للكاتب الوثائق التي مكنته من القيام ببحثه. لقد نما حجم التجارة الخارجية مع مصر، وبرزت طبقة تجارية كان نفوذها يتزايد، وتبرز تطلعاتها السياسية.

ولكن التجارة في ذلك القرن واجهت مصاعب وعوائق. فالدولة المركزية في سنار لم تملك القوة الكافية على حلفائها، لتمكنها من فرض نفوذها على المنطقة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وهما ضروريان لحركة التجارة. كما أن تعدد الأنظمة السياسية كان عائقاً آخر. فعلى كل قافلة أن

تدفع ضريبة عند اجتياز كل واحد من تلك الحدود السياسية وحصر تعدد الأنظمة السياسية النشاط التجاري داخل كل منطقة، مما جعل حدود السوق الداخلي محصورة في إطار القبيلة أو التنظيم الإقليمي. وكثرت أنواع النقود من مجيدي إلى قشلي، وحتى مع كثرة أنواعها لم تكن متوفرة بدرجة تستجيب لحاجة النشاط التجاري^(١).

فكان هناك تناقض بين النظام التجاري المتنامي واحتياجاته، وبين السلطة السياسية وعجزها عن توفير تلك الاحتياجات، وأهمها خلق سلطة مركزية موحدة تفرض الأمن والاستقرار، وتجعل للسوق حدوداً معلومة يتحرك التجار في إطارها. فكان أن برزت أهمية خلق وحدة سياسية كضرورة موضوعية لتلبي حاجة النشاط التجاري. وقد وجد ذلك النزوع نحو التوحيد تعبيراً له في حركتين محليتين.

تمثلت الحركة الأولى في زحف مملكة دارفور شرقاً واستيلائها على كردفان في عام ١٧٨٥ وقد كتب أوفاهي وأبو سليم عن هذه الحركة ما يلي:

«كانت الروابط التجارية والثقافية النامية خلال القرن الثامن عشر، تجذب مملكة دارفور بشكل متزايد إلى محيط قبائل السودان الأوسط وبلاد مصر القصية وعند منتصف القرن كانت المملكة تصدر، وبوتائر متزايدة، الرقيق والجمال والبضائع الأخرى إلى مصر عبر الصحراء عن طريق درب الأربعين. وبلغ هذا التوجه شرقاً ذروته بغزو كردفان عامي ١٧٨٥ - ١٧٨٦. وهي بلاد شاسعة ذات أهمية تجارية قصوى. وبنهاية القرن الثامن عشر كانت دارفور تحتل مساحات شاسعة تربو على ٣٠٠ ألف ميل مربع، وتحكم أخلاطاً من القبائل، وتمد مصر بأهم وارداتها الأفريقية»^(٢).

فالنشاط التجاري المتزايد هو الذي دفع بمملكة الفور لتتوسع خارج حدودها وعلى حساب كردفان ذات الأهمية التجارية والموقع الجغرافي

(١) القدال، ص ٢ - ١٠ حيث تناولت التجارة ومشاكلها.

(٢) أوفاهي، أبو سليم، ص ٣.